(ترجمة مؤقتة غير رسمية)

كلمة رئيس الوزراء إيشيبا شيجيرو

في الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة

1. مقدمة

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة والمعالي،

ما هو هدف الأمم المتحدة التي نجتمع فيها من أجله اليوم.

هل تضطلع الأمم المتحدة حاليًا بالدور المتوقع منها؟

قبل 80 عامًا من الآن، تأسست الأمم المتحدة لتكون نواة للنظام الدولي الجديد الذي يرتكز على الأمن الجماعي.

كانت الحرب العالمية الأولى أول حرب شاملة في التاريخ. ولقد أنشئت عصبة الأمم لمنع تكرار ذلك. إلا أنها فشلت

في منع نشوب الحرب العالمية الثانية. وفي ضوء هذا الفشل، تأسست الأمم المتحدة في المقام الأول من قبل الدول المنتصرة، بهدف حماية السلام والأمن الدوليين.

ولكن، الآن، وبعد مرور 80 عامًا، يتعين علينا أن نتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة الحالية تقوم حقًا بالدور الذي كان من المتوقع أن تلعبه في الأصل. هل تقوم بوظائفها وواجباتها على أكمل وجه؟

2. نشأة الأمم المتحدة • السلام والأمن

سيدتي الرئيسة،

إن السلام والأمن ليسا من الأمور المسلم بها، ولا يمكن تحقيقهما إلا من خلال الجهود الاستباقية.

إن الهدف الأهم للأمم المتحدة، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هو صون السلم والأمن الدوليين. وتقع المسؤولية الأساسية عن ذلك على عاتق مجلس الأمن. ولقد مُنحت الدول الخمس التي أضلعت بدورٍ رئيسي في إنشاء الأمم المتحدة حقوقًا خاصة، بما في ذلك مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن وحق النقض (الفيتو)، وهذا بالتالي فرض عليها مسؤولياتٍ خاصة أيضًا. كما نص الميثاق أيضًا على إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة تحت سلطة مجلس الأمن. إضافة إلى ذلك، وبعد أن أدرك مجلس الأمن أنه في بعض الأحيان قد يتعذر عليه إتمام مهامه، تم الاعتراف بحق كل دولة في الدفاع عن النفس بشكلٍ فردي أو جماعي.

إلا إنه في كثير من الحالات الحرجة، لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ القرارات اللازمة، وذلك بسبب حق النقض (الفيتو) الممنوح للدول الأعضاء الدائمين.

ومما لا شك فيه أن الدول الأعضاء قد عولت على حكمتها وسعت إلى تطوير مجموعة متنوعة من الآليات المبتكرة.

في عام 1950، اعتمدت الجمعية العامة قرار "الاتحاد من أجل السلام"، مما مكَّن الجمعية العامة من اتخاذ التدابير اللازمة. وفي سياق "أزمة السويس" عام 1956، تم وقف إطلاق النار بعد أن وافقت الأطراف المعنية، بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا، العضوان الدائمان في مجلس الأمن - على قرار الجلسة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أنشئت بموجبه عمليات حفظ السلام.

وخلال حرب الخليج، سمحت قرارات مجلس الأمن للدول الأعضاء باستخدام القوة.

منذ عام 2022، العضو الدائم بمجلس الأمن الذي يمارس حق النقض (الفيتو) ينبغي عليه التحدث عن ذلك في الجمعية العامة.

وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن مجلس الأمن لا يزال عاجزًا عن الوفاء بواجباته بشكلٍ فعّال.

إن عدوان روسيا على أوكرانيا هو أوضح مثال على ذلك. فواحدة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية خاصة في صون السلم والأمن الدوليين، قامت بغزو جارتها. وهذا يهز أسس النظام الدولي. يُستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرارات مجلس الأمن ولا تُعتمد، والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة التي تدعو روسيا إلى الانسحاب الفوري، لا يتم تنفيذها. وتواصل روسيا عدوانها على أوكرانيا، وتُفسر المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بطريقة متعالية، وتصف عدوانها بأنه حق الدفاع الجماعي عن النفس. ويذكرنا هذا بـ "ربيع براغ" عام 1968. لا ينبغي مطلقًا استخدام المادة 51 من الميثاق بصورةٍ تعسفية.

لقد كان حق النقض (الفيتو) خيارًا لا مفر منه باعتباره صمام أمان لتجنب الصدام المباشر بين القوى الكبرى. إلا أن القيود المتأصلة في الأمم المتحدة باتت جلية.

سيدتي الرئيسة،

إذا نظرنا إلى التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة، ندرك أنه قد آن الأوان لاتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح مجلس الأمن.

من الضروري توسيع فئات العضوية الدائمة وغير الدائمة. فبالرغم من أن عدد الدول الأعضاء قد زاد بمقدار أربعة أضعاف، إلا أن عدد الأعضاء الدائمين ظل دون تغيير منذ وقت إنشائه. إن مجرد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ليس كافيًا. ولكن أعتقد أنه من الممكن جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا دون الانتقاص من فعاليته.

عند الشروع في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، يتعين علينا أيضًا أن نأخذ في الاعتبار حق النقض (الفيتو) الذي

يتمتع به الأعضاء الدائمون. وفي ظل مجموعة الأربع، نقترح تجميد حق النقض (الفيتو) للأعضاء الدائمين الجدد لمدة 15 عامًا.

إن توسيع مجلس الأمن ومعالجة التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة بمزيد من الشرعية من شأنه أن يجعلها منظمة أفضل، أو يكفي أن نقول إنها ستكون منظمة "أفضل" مما هي عليه الآن.

في "ميثاق المستقبل" الذي أصدرناه العام الماضي، سلمنا نحن زعماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن وأعلنا للعالم أننا سنكثف جهودنا من أجل الإصلاح. ولكن إلى أي مدى أحرزت المناقشات تقدمًا خلال العام الماضي؟ تقع على عاتقنا مسؤولية تسريع المناقشات الرامية إلى تحقيق إصلاح مجلس الأمن والتوصل إلى نتيجة في أقرب وقتٍ ممكن. لا يمكن للدول الأعضاء أن تتحمل التناحر فيما بينها بشأن

كيفية توسيع عضوية مجلس الأمن. يتعين علينا أن ندرك تمامًا أنه حتى في هذه اللحظة، بينما أتحدث إليكم، هناك أرواح بريئة تُزهق. يتعين علينا إعادة بناء الحوكمة العالمية المسؤولة. يتعين علينا تنفيذ إصلاح مجلس الأمن بحزم. تحث اليابان المجتمع الدولي بقوة على اتخاذ التدابير اللازمة.

سيدتي الرئيسة،

لقد كان هناك وقت أدى فيه انتهاء الحرب الباردة إلى إحياء الأمل في إرساء السلام في أنحاء العالم. إلا أن هذا الأمل لم يدم طويلًا. إذ اشتعلت النزاعات العرقية، كما تجلى ذلك خلال تفكك يوغوسلافيا السابقة. ولقد وقعت هجمات إرهابية في مدينة نيويورك. عندما تأسست الأمم المتحدة عام 1948، ما كنا لنتخيل الوضع الذي يسود اليوم: جهة فاعلة غير حكومية تمتلك نفس القوة التدميرية التي تمتلكها الدول.

التفاوتات الإقليمية، والعرقية، والدينية، والاقتصادية. لن تختفي بذور الصراع هذه أبدًا. إنه في الواقع، أصبحت هذه التحديات أكثر حدةً في ظل مجتمع دولي أصبح متعدد الأقطاب بشكلٍ متزايد. ما هو أذن الدور الذي ينبغي على الأمم المتحدة أن تضطلع به في ظل هذه البيئة المليئة بالتحديات؟

سيدتي الرئيسة،

إن الأوضاع المحيطة بفلسطين قد وصلت إلى مرحلة خطيرة ومثيرة للقلق، من شأنها أن تؤدي إلى تقويض الأساس الحقيقي "لحل الدولتين" الذي سعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه على مدى فترة طويلة، والذي واصلت اليابان دعمه باستمرار.

إن التوسع الأخير في العمليات العسكرية البرية الإسرائيلية في مدينة غزة من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية

المتردية بالفعل في غزة، بما في ذلك المجاعة. تُدين اليابان هذه التدابير المرفوضة رفضًا باتًا، والمدانة بأشد العبارات. وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الممارسات. لقد شعرت باستياء شديد إزاء التصريحات التي أدلى بها كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية والتي يبدو أنها ترفض بشكلٍ قاطع فكرة إقامة الدولة الفلسطينية.

لا ينبغي على الإطلاق تجاهل المعاناة التي لا يمكن تصورها والتي يعاني منها شعب غزة. لقد دأبت اليابان على دعم حياة وكرامة شعب غزة من خلال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك تقديم العلاج الطبي للجرحى في اليابان. وسنواصل بذل كل جهد ممكن.

لقد كان هناك بالفعل زمن عاش فيه اليهود والعرب جنبًا إلى جنب معًا في سلام لعدة قرون. إلا أن الإرهاب الذي مارسته حماس والدمار الذي أُلحق بغزة ونشهده اليوم، قد تسببا في أحزانٍ يشعر بها الجميع.
منذ إبرام اتفاقيات أوسلو، أحرز المجتمع الدولي تقدمًا

ملحوظًا نحو التعايش بين الدولتين، ويجب ألا نسمح لهذه الجهود بالتلاشي والانهيار.

بالنسبة لبلدنا، المسألة لا تتعلق بما إذا سنعترف بالدولة الفلسطينية أم لا، إنما متى ينبغي الاعتراف بها. ولا يمكننا أن نقبل أبدًا بالإجراءات أحادية الجانب المستمرة من جانب حكومة إسرائيل. ويجب هنا أن أؤكد بوضوح أنه إذا تم اتخاذ المزيد من التدابير التي تعوق تحقيق حل الدولتين، فسوف تضطر اليابان إلى اتخاذ تدابير جديدة ردًا على ذلك. إن الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لنا هو أن تتمكن فلسطين من البقاء بشكلٍ مستدام، وأن تعيش جنبًا إلى جنب في سلامٍ مع إسرائيل. وستواصل اليابان القيام بدورٍ واقعي واستباقي في المضي قدمًا من أجل الاقتراب حتى ولو بخطوةٍ واحدة من هدف حل الدولتين.

وبينما ندعو فلسطين إلى الاضطلاع بدورها كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، يتعين على الجانب الفلسطيني أن يرسي نظامًا للحكم يضمن تحقيق المساءلة. وكما تم

التأكيد عليه في قرار الجمعية العامة الصادر في 12 سبتمبر الجاري، نطالب حماس بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن وتسليم أسلحتها إلى السلطة الفلسطينية.

نحن جميعًا على دراية بالنداءات المحلية والدولية الموجهة إلى اليابان. والآن، ستدعم اليابان بقوة بناء الدولة الفلسطينية، من خلال تحقيق الاستقلال الاقتصادي والحوكمة الفعالة. فقد ساهمت المساعدات اليابانية في إنشاء المنطقة الزراعية الصناعية في أريحا بالضفة الغربية. وتقوم حاليًا 17 شركة فلسطينية بتوظيف أكثر من 300 شخص من السكان المحليين، وتصدر المنطقة منتجات ذات قيمة مضافة، مثل المكملات الغذائية والمنتجات الطبية المصنعة من الزيتون المعالج.

لا يمكن لأي أمة أن تقوم أبدًا بوظائفها بدون موظفين حكوميين أكفاء مِمَن لديهم إحساس قوي بالواجب. حتى

الآن، وعلى مدى السنوات السبع والعشرين الماضية، قدمت اليابان التدريب لأكثر من 7000 فلسطيني لتعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين. وسنواصل دعمنا الفعال لتنمية الموارد البشرية في فلسطين لمكافحة أي فساد.

من أجل تعزيز هذه الجهود، سنتعاون مع زملائنا في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك الدول الإسلامية مثل إندونيسيا وماليزيا. فقد أطلقت اليابان إطارًا للعمل لتحقيق هذا الغرض في عام 2013، واستمرت في تولي قيادة ذلك منذ ذلك الحين.

تدعم اليابان بقوة المبادرة الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط من خلال توسيع نطاق الاتفاقيات الإبراهيمية. هذه الاتفاقيات التي تحمل اسم السلف الروحي المشترك لليهود والمسيحيين والمسلمين. من المؤسف للغاية أن التقدم في تنفيذ هذه الاتفاقيات قد تباطأ على مدى العامين الماضيين،

ولكن لدينا اعتقادًا راسخًا بأن قيمة هذه الاتفاقيات لن تتضاءل أبدًا.

سيدتي الرئيسة،

إن التهديدات النووية يتم إطلاقها بشكلٍ علني من قبل أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. إنني أشعر بقلقٍ بالغ إزاء عتبة الاستخدام النووي التي ربما باتت أكثر انخفاضًا، والتي من شأنها خلق حالة من عدم اليقين بشأن فعالية الردع النووي. يتعين علينا معالجة مسألة الأسلحة النووية بشكلٍ مباشر.

نحن ندرك تمامًا الدعوات المحلية والدولية التي تطالب اليابان، بالانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، باعتبارها الدولة الوحيدة التي عانت من ويلات القنابل الذرية.

وعلى أي حال، يتعين علينا أن نحافظ على "عالم خالٍ من

الحرب النووية" وأن نحقق أيضًا "عالمًا خاليًا من الأسلحة النووية". ومن أجل تحقيق ذلك، فإن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي تجمع بين الدول النووية والدول غير النووية، هي الإطار الأكثر فعالية وواقعية. تحث اليابان المجتمع الدولي على تبني روح الحوار والتعاون، حتى يكون مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي في العام المقبل ناجحًا، وحتى يتمكن العالم من الاقتراب ولو خطوة واحدة نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

بالنسبة لليابان، التي تعيش في بيئة أمنية بالغة الخطورة فيما يتعلق بالأسلحة النووية، فإن الردع الموسع، بما في ذلك الردع النووي، الذي توفره الولايات المتحدة، سيظل ضروريًا من أجل حماية أرواح وممتلكات مواطنيها. لا يمكننا اتخاذ موقف يرفض نظرية الردع. وهذه هي حقيقة تطبيق سياسة أمنية مسؤولة. لا ينبغي أبدًا أن تتكرر الكارثة النووية التي شهدتها أمتنا.

وفي حين أنه من الحقائق التاريخية أن هيروشيما كانت

أول مدينة تُقصف بالقنبلة الذرية، ولكن إذا ما كانت ناجازاكي ستظل آخر مدينة تعاني من القصف بالقنبلة الذرية أم لا، فإن ذلك يتوقف على الجهود الدؤوبة وحكمة البشرية.

لا شك أن العديد من الأشخاص حول العالم يقومون بالربط بين القنبلة الذرية وسحابة عيش الغراب (الفطر) من خلال الصورة التي تم التقاطها من الجو فور القصف مباشرةً. ولكن ماذا حدث بالفعل تحت سحب عيش الغراب (الفطر) في هيروشيما وناجازاكي، قبل 80 عامًا؟

في السادس من أغسطس هذا العام، حضرت حفل السلام التذكاري في هيروشيما، وقمت بتقديم إحدى قصائد "التانكا"، وهي قصيدة يابانية قصيرة.

"هذه العظام الكبيرة
لعلها عظام المعلم،

وإلى جانبها،
تتجمع في دائرة،
جماجم الصغار"

هذه القصيدة كتبتها الشاعرة شينوي شودا، وهي محفورة على النصب التذكاري للمعلمين والطلاب في المدارس الابتدائية الوطنية الذين تعرضوا للقصف النووي، والواقع بالقرب من مركز القصف والانفجار الذري. وفي خضم تزايد النيران والحرائق، عوَّل التلاميذ بشدة على معلميهم. ولكن لم يتمكّن المعلم من حمايتهم. وهذه القصيدة تستحضر حزنهم.

لقد أزهقت أرواح ومستقبل العديد من المدنيين في لحظةٍ واحدة. وحتى الناجين عانوا على مدى فتراتٍ طويلة من المخاطر الصحية للإشعاع. ولا تزال هذه المعاناة مستمرة حتى الآن، بعد مرور 80 عامًا. إنني آمل بشدة أن يقوم زعماء العالم، وكذلك الشباب الذين سيشكّلون المستقبل، بزيارة هيروشيما وناجازاكي لفهم حقائق القصف بالقنبلة

الذرية.

سيدتي الرئيسة،

تُشكل كوريا الشمالية حاليًا تحديًا مباشرًا لجهودنا الرامية إلى بناء "عالم خالٍ من الأسلحة النووية". كما يشكل تطويرها للأسلحة النووية والصاروخية تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن في المجتمع الدولي. ونحن نحث بشدة على التنفيذ الكامل للعديد من قرارات مجلس الأمن الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل لكوريا الشمالية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا قضية المواطنين اليابانيين الذين اختُطفوا من جانب كوريا الشمالية. ومع تقدم المختطفين وأسرهم في السن، أصبحت قضية الاختطاف قضية إنسانية حساسة زمنيًا وليس لدينا وقت لنضيعه.

تسعى اليابان إلى تطبيع علاقاتها مع كوريا الشمالية، وفقًا لإعلان بيونج يانج بين اليابان وجمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية، من خلال التسوية الشاملة للقضايا العالقة المثيرة للقلق، لا سيما قضايا الاختطاف والقضايا النووية والصاروخية، وكذلك تسوية الماضي المؤسف. إن هذه السياسة ستظل بلا تغيير.

ستواصل اليابان الدعوة إلى الحوار مع كوريا الشمالية. ونطالب بشدة مواصلة التفاهم والتعاون من قبل المجتمع الدولي.

3. التنمية:

سيدتي الرئيسة،

إن دور الأمم المتحدة يتجاوز "الأمن" بمفهومه الضيق. كما تُعد الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيوية أيضًا من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

تستمر اليابان في إيلاء أهمية لمفهوم "الأمن الإنساني"، الذي يركّز على الفرد، ويدعو إلى صون كرامة الإنسان. واليابان لا تسعى من خلال مساعداتها إلى تحقيق مصالح اقتصادية محددة أو الحصول على موطئ قدم عسكري. ولكن نسعى ببساطة إلى أن نضحك معًا، ونبكي معًا، وأن نعمل معًا جنبًا إلى جنب مع جميع بلدان العالم. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه التعاون الدولي لليابان.

وبناءً على هذا التصميم، قمت باستضافة مؤتمر طوكيو الدولي التاسع للتنمية في إفريقيا (تيكاد9) بمدينة يوكوهاما الشهر الماضي. ومنذ انطلاق المؤتمر في عام 1993، ظلت اليابان ملتزمة بشكلٍ ثابت بموقفها المتمثل في دعم ملكية إفريقيا في القيام بمعالجة تحدياتها. وفي مؤتمر هذا العام، أطلقنا بنجاح المبادرة المشتركة للتعاون في إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها إفريقيا، بالاستفادة من التكنولوجيا والخبرة اليابانية.

كما أطلقنا مبادرة المنطقة الاقتصادية للمحيط الهندي وإفريقيا، والتي تهدف إلى تنشيط التجارة والاستثمار بين إفريقيا ومنطقة المحيط الهندي، وكذلك تعزيز التكامل الإقليمي داخل إفريقيا. وسنعمل بشكلٍ وثيق مع الهند من أجل تعزيز هذه المبادرة. وستواصل اليابان بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق رؤية "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة".

4- الخاتمة

سيدتي الرئيسة،

لا يمكن لأي بلد أن يشق طريقه نحو مستقبل مشرق إلا إذا واجه تاريخه بواقعية. يجب علينا ألا نكرر دمار الحرب مجددًا. في ذكرى انتهاء الحرب في أغسطس من هذا العام، جددت تعهدي بنقش ذلك داخل قلبي.

إن الغالبية العظمى من الجيل الذي شهد الحرب العالمية الثانية في تاريخ البشرية، والتي أدت إلى انقسام المجتمع الدولي، لم يعودوا يضطلعون بدورٍ رئيسي في الكثير من البلدان. إن المجتمع الدولي يتجه مجددًا نحو الانقسام والمواجهة، كما هو الحال في أوكرانيا والشرق الأوسط، حيث تُزهق أرواح كثيرة يوميًا، وفي شرق آسيا، حيث تقع اليابان. إن أمن هذه المناطق يرتبط ببعضه البعض بشكلٍ وثيق. ويواجه النظام الدولي الحر والمفتوح القائم على سيادة القانون، الذي سعينا جاهدين إلى تحقيقه، تحديات غير مسبوقة.

أود أن أوجه نداءً قويًا. ونحن في مواجهة هذه التحديات، من الضروري أن نواصل رعاية وحماية ديمقراطيتنا السليمة والقوية.

أنا لا أعتبر أن انتشار الديمقراطية في حد ذاته سوف يجلب السلام للعالم. نحن نرفض الشمولية، والشعبوية غير المسؤولة، والقومية ضيقة الأفق. ولا نتسامح مع التمييز

أو الإقصاء. إنني أعتقد أن الديمقراطية السليمة والقوية تلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على النظام الدولي الحر والمفتوح وتعزيزه، وكذلك في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

إن هذا يرتكز على الشجاعة والنزاهة في مواجهة الماضي بشكلٍ حاسم، وعلى تعزيز الشعور بحقوق الإنسان، والحوار الصحي، بما في ذلك الصحافة النزيهة ذات الإحساس بالمهمة، والليبرالية الكلاسيكية التي تقدِّر التسامح في الاستماع بتواضع إلى حجج الآخرين.

سيدتي الرئيسة،

لقد مرت سبعون عامًا منذ انعقاد مؤتمر باندونج، الذي جمع الدول الآسيوية والإفريقية لأول مرة لمناصرة السلام والتعاون العالميين. وكان هذا أيضًا المؤتمر الدولي الأول واسع النطاق الذي شاركت فيه اليابان منذ نهاية الحرب.

لقد أظهرت شعوب آسيا روح التسامح في قبول اليابان بعد الحرب. ولابد أنهم عانوا صراعات عاطفية لا يمكن تفسيرها عند القيام بذلك. ومع ذلك، وبفضل روح التسامح هذه، وبناءً على تعهدنا بعدم خوض حربٍ مرة أخرى، تسعى اليابان جاهدة لتحقيق السلام الدائم في العالم.

من خلال تبادلي لوجهات النظر مع زعماء آسيا، بما في ذلك زعماء جمهورية كوريا والصين ودول جنوب شرق آسيا، اقتنعت مجددًا بضرورة مواصلة تعزيز علاقاتنا الموجهة نحو المستقبل، وقد شاركت هذه القناعة مع زعماء هذه الدول.

خلال العام الماضي، زرتُ دولًا مختلفة في آسيا وأمريكا اللاتينية، والتقيت بالعديد من رؤساء الدول والحكومات في اليابان. ليصل بذلك إجمالي هذه المناسبات والاجتماعات إلى 90 دولة وأربع منظمات دولية. خلال هذه الاجتماعات، شعرت في كثير من الأحيان أن البلدان في

مختلف أنحاء العالم تعتبر اليابان جزءا أساسيًا من المجتمع الدولي. آمل أن تظل هذه هي وجهة النظر التي يرى بها باقي العالم اليابان. إن هذه هي أمنيتي الصادقة.

انضموا إلينا في الدعوة إلى:

إصلاح مجلس الأمن في أسرع وقتٍ ممكن،

تحقيق "عالم خالٍ من الحرب النووية" و"عالم خالٍ من الأسلحة النووية"،

عالم قادر على التغلب على التحديات العالمية من خلال العمل معًا،

التضامن والتسامح، وليس الانقسام والمواجهة.

ستواصل اليابان مسيرتها قدمًا إلى الأمام جنبًا إلى جنب مع المجتمع الدولي. ولن نتراجع عن ذلك أبدًا، وسنواصل

القيادة في هذا الطريق. وإنني بهذا العزم أود أن أختتم هذا البيان.

شكرًا على حسن انتباهكم.